مجتمع

دراسة: المواد البلاستيكية الدقيقة تخترق الأسماك

كشفت دراسة كندية نُشرت في مجلة «إنفايرونمنتل هيلث برسبكتيفز»، أن المواد البلاستيكية الدقيقة المنتشرة في مختلف جوانب البيئة تخترق أعماق أجسام الأسماك، وهي موجودة بكثافة في الشرائح التي يأكلها المستهلكون. فمن خلال تحليل 45 من أسماك المياه العذبة من بحيرة في منطقة سكنية وصناعية بالقرب من تورنتو في شرق كندا، وجد باحثون من جامعة تورنتو ووزارة البيئة في مقاطعة أونتاريو أنها تحتوي في المتوسط على 138 قطعة بلاستيكية دقيقة لكل سمكة، أي أكثر بـ 17 مرة من تقديرات الدراسة السابقة. (فرانس برس)

تركيا: إنقاذ 43 مهاجراً سرياً

أنقذت فرق خفر السواحل التركية 43 مهاجراً سرياً، وضبطت في حادث منفصل 89 آخرين في بحر إيجة، غرب البلاد. وذكر بيان قيادة خفر السواحل التركي أنها تلقت بلاغاً بوجود مهاجرين على متن قاربين مطاطيين قبالة سواحل قضاء أورلا بولاية إزمير، غربي البلاد. أضاف أن الفرق توجهت إلى المنطقة وضبطت القاربين وعلى متنهما 89 مهاجراً، بينهم 43 طفلاً، وأشار إلى أن الفرق تلقت بلاغاً ثانياً بوجود مجموعة من المهاجرين قبالة سواحل كارابورون دفعت عناصر يونانية قاربهم المطاطي إلى المياه الإقليمية التركية. (الأناضول)

غزة: المرافق الصحية إلى «نقطة الانهيار»

أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن كل المرافق الصحية في جنوب قطاع غزة وصلت إلى «نقطة الانهيار» بسبب القصف الإسرائيلي الذي يودي بحياة عدد كبير من الضحايا. وقال مدير البعثة الفرعية للجنة الدولية للصليب الأحمر في غزة وليام شومبورغ، في بيان: «تسبب العدد الكبير من الضحايا الناجم عن القتال المستمر بوصول المستشفى التابع لنا وكل المرافق الصحية في جنوب غزة إلى نقطة الانهيار». وأشارت اللجنة إلى أن المستشفى الميداني التابع لها يضم 60 سريراً في رفح في جنوب قطاع غزة. وأوضحت أن قصف الجيش الإسرائيلي لمنطقة المواصي يوم السبت الماضي أدى إلى وصول 26 جريحاً إلى المنشأة، بينهم أطفال أصيبوا بشظايا. أضافت أن أي عمل حربي آخر يتسبب في سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا «سيجبر أطباءنا وممرضينا على اتخاذ خيارات صعبة للغاية». من جهته، قال الطبيب بانكاج جالديال: «لا يمكن تخيل عدد المرضى الذين كانوا يحتاجون إلى الإنعاش بعد تدفق المصابين السبت». بالإضافة إلى الجرحى الـ 26 الذين نقلوا من المواصي إلى مستشفى الصليب الأحمر الميداني، استقبلت المنشأة 850 شخصاً إضافياً في قسم العيادات الخارجية الأسبوع الماضي، نصفهم تقريباً من النساء وثلثهم من الأطفال. وأكّدت المنظمة أن «معظم المرضى نزحوا من منازلهم مرات عدة ويعيشون بكميات قليلة من الطعام ومياه الشرب في مناطق مكتظة».
(فرانس برس)

الإصابات تُنقل على مدار الساعة إلى المرافق الصحية (بشار طالب/ فرانس برس)

عنصرية في مجلس التمريض والقبالة البريطاني

لندن ـ **كاتيا يوسف**

تعهّد مجلس التمريض والقبالة (NMC) في بريطانيا باتخاذ إجراءات فورية وحاسمة بعدما سلطت مراجعة مستقلة صدرت في يوليو/ تموز الجاري الضوء على المخاوف المتعلقة بالحماية. فقد وجدت المراجعة أن عاملين ومرضى تعرّضوا للعنصرية والتمييز والتنمّر، عدا عن تراكم ما يصل إلى ستة آلاف قضية تأديبية والمماطلة في إيجاد الحلول لها، ما أدّى إلى انتحار عدد من المرضين. ويوضح التقرير . المراجعة أنّه منذ إبريل/ نيسان 2023، انتحر ستة أشخاص أو تمّ الاشتباه بانتحارهم، ويلفت إلى وجود ثقافتين على الأقل في مجلس التمريض والقبالة، حيث يختبر الممرضون تجارب متباينة للغاية، إذ يختبر البعض مساراً وظيفياً تصاعدياً ويتمتع بالحماسة والرضا عن العمل، بينما يواجه آخرون التنمّر والمضايقة. ويحتل مجلس التمريض والقبالة مكانة أساسية في الإشراف على مهنتي التمريض والقبالة في البلاد بصفته الهيئة الإدارية، ويعدّ المسؤول عن وضع معايير للتعليم والتدريب والممارسة، وبالتالي ضمان سلامة وصحة المرضى.

لذلك، يصعب تصوّر أي وجود للعنصرية والتمييز فيه. لكن الواقع يروي قصّة أخرى، إذ تبدو هذه المسألة متأصلة فيه منذ سنوات عديدة. وعلى الرغم من فضح العديد من التصرّفات التمييزية في الماضي، لم يتخذ المجلس الإجراءات الكافية لمعالجتها ومحاسبة المتّهمين. ففي سبتمبر/ أيلول 2023، تمّ تسريب ملف إلى صحيفة «الإندبندنت» البريطانية يتضمن تهماً ترتبط بممارسات عنصرية بحق طاقم التمريض والمرضى، علاوة على الفشل في معالجة «العنصرية المؤسساتية» فيه خلال مدة 15 عاماً. وهو أمر يسمح لبعض الموظفين بانتهاك العديد من المعايير من دون أي رادع. على سبيل المثال، لم يتردد البعض في الاستهزاء بأحد المرضى السيخ، من خلال ربط لحيته بقفازات بلاستيكية وتقديم أطعمة له لا يستطيع تناولها لأسباب دينية. ومع أنّ الضحية تقدّم بشكوى وهو على فراش الموت، استمرّ هؤلاء المتنمرون بالعمل وكأنّ شيئاً لم يكن. كما يفيد التقرير بأنّ الموظفين السود ومن الأقليات العرقية يخشون الحديث عن العنصرية داخل المجلس ويصفون أي نهج لمعالجة هذه الآفة بـ«لفتة رمزية» فقط.

أمّا اليوم، فيبدو أنّ مجلس التمريض والقبالة أكثر استعداداً لمعالجة هذه القضية والأخذ بتوصيات التقرير بهدف التحرّك نحو تحقيق المساواة العرقية للعاملين وللمرضى على حدّ سواء. وبدأ المجلس في التعامل مع بعض القضايا التنظيمية التي أثيرت في التقرير، منها المخاوف المتعلقة بسوء السلوك الجنسي وغيره من أشكال سوء المعاملة خارج الممارسة المهنية، ما يعني أن الهيئة التنظيمية تأخذ هذه المخاوف على محمل الجد.

وردّاً على أسئلة «العربي الجديد»، يقول مجلس التمريض والقبالة: «نأسف لأي شخص تعرض للعنصرية وغيرها من أشكال التمييز أو التنمر في المجلس. كلّفنا بالمراجعة الثقافية بواسطة نذير أفضل الحائز على وسام الإمبراطورية البريطانية ورفاقه الصاعدين، وقبلنا جميع توصياتها الـ36، ونحن واثقون من أن هذا سيساعد في تحريك مجلس التمريض والقبالة نحو تحقيق المساواة العرقية فيه».

يضيف أنه خلال هذه الفترة، أصبح الوصي المخول بالتحدّث متاحاً الآن أمام الزملاء، وسيتم تعيين مستشار للمساواة والتنوع والشمول في المجلس التنفيذي لدعم عملية صنع القرار، ويوضح أنّهم سيواصلون العمل على الاستفادة من الاستثمار المالي الحالي الذي تبلغ قيمته 30 مليون جنيه إسترليني في إطار خطة عمل مدتها 18 شهراً، لإجراء تغيير تدريجي في كيفية ممارسة العمل، واتخاذ القرارات في الوقت المناسب وبطريقة أكثر مراعاة، مع الأخذ في التوصيات.

وتواصلت «العربي الجديد» مع وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية (DHSC)، لتحديد رؤيتها لهذه القضية، وعملها لدعم تنفيذ توصيات المراجعة. ويقول الرئيس التنفيذي للعلاقات الإعلامية كريس هاتشيون إنهم أصدروا بياناً بهذا الشأن أوضح أنّ هذه المراجعة مثيرة للقلق العميق، وأن الوزراء سيجتمعون مع المجلس لمناقشة المراجعة وردّهم عليها. أضاف البيان أنّ التنمّر والعنصرية غير مقبولين، ومن المهم أن يتمتع المبلغون عن المخالفات بالحريّة في الإبلاغ مع الاستماع إلى مخاوفهم والتصرف بناءً عليها.

حماية الناس

يقول مسؤول الإعلام والاتصالات في الكلية الملكية للتمريض (RCN)، جيمس فيليبس، لـ«العربي الجديد»، إنّهم نشروا بياناً رداً على المراجعة المستقلة، وقال القائم بأعمال الأمين العام والرئيس التنفيذي للكلية نيكولا رينجر إنّ مجلس التمريض والقبالة يلعب دوراً حاسماً في مجال الصحة والرعاية، ويجب أن يكون مؤهلاً لحماية الناس.

تحقيق

ما تبقى من رفح

شهادات من مدينة أشباح غادرها الآلاف

أجبر العدوان الإسرائيلي غالبية سكان قطاع غزة على النزوح جنوباً إلى مدينة رفح، ثم أجبرهم اجتياح المدينة على النزوح مجدداً إلى خانيونس ودير البلح بالتزامن مع توسيع «المنطقة العازلة»

كانت رفح مكتظة بالنازحين قبل الاجتياح الإسرائيلي (جهاد الشرافي/ الأناضول)

غزة ـ **امجد ياغي**

تتواصل «العملية العسكرية» الإسرائيلية على مدينة رفح في أقصى جنوب قطاع غزة للشهر الثالث على التوالي، بينما يؤكد سكان ونازحون من المدينة الصغيرة، التي كانت تؤوي قبل عدة أشهر أكثر من مليون فلسطيني، تغيراً كبيراً في ملامح أحيائها وشوارعها، خصوصاً الأحياء الجنوبية، ودماراً شبه كلي لمبانيها الأشهر مثل «دوار النجمة» و«دوار العودة». وكشفت صور نشرها الإعلام العبري عن توسيع جيش الاحتلال الطرق المؤدية إلى محور صلاح الدين «فلادلفيا» على طول الحدود مع مصر، والعمل على توسيع منطقة المحور، فضلاً عن تدمير الأجزاء الشمالية من معبر رفح البري للسماح بدخول الآليات العسكرية، وكذا تدمير أعداد من المنازل المحيطة بالمعبر.

وشهدت المدينة موجات نزوح باتجاه الشمال، خصوصاً بعد تدمير مخيمي الشابورة وبيبنا، وأجزاء من مخيم رفح الغربي، وكلها كانت ضمن نطاق مخيم رفح الكبير الذي توسع على مدار السنوات التي تلت النكبة الفلسطينية في عام 1948، حتى أصبح يطلق على مناطقه الكثير أسماء البلدات التي هجر أهلها إليه، أو أسماء العائلات المهجرة. ولا توجد إحصائية دقيقة توضح عدد الموجودين حالياً في رفح، لكن المكتب الإعلامي الحكومي يقدر بقاء نحو 100 ألف فلسطيني في المدينة، بعضهم في المناطق القريبة من منطقة المواصي الواقعة شمال غرب رفح، وآخرين في مناطق غرب وسط المدينة، وجميعهم من العائلات التي لم تجد مكاناً للنزوح في ظل امتلاء منطقة المواصي ومناطق وسط القطاع بالنازحين. وتشير صور أقمار اصطناعية وتقييمات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، الصادرة في بداية شهر يوليو/تموز الحالي، إلى تدمير أكثر من 60% من منازل المدينة، ونحو 70% من البنية التحتية فيها، بما فيها الشوارع وشبكات الصرف الصحي. وتتركز القوة التدميرية في أحياء شرق المدينة، مثل حي البرازيل، وحي السلام، وخربة العدس، ومنطقة الصوفي، وكذلك أحياء وسط المدينة، ومخيم رفح الكبير، وكذلك الحي السويدي، إضافة إلى تدمير الطرق الثلاثة الرئيسية التي تصل مناطق المدينة ببعضها.

وتعيش العائلات المتبقية في مدينة رفح في حالة ترقب دائم للقصف، وتواصل مطالعة السماء للتأكد من عدم وجود طائرات مسيرة أو طائرات استطلاع قريبة. ويقول سعيد الرملاوي (36 سنة) لـ«العربي الجديد» إنه «في حال كانت طائرات الاستطلاع بعيدة، نفهم أن غرضها التصوير، أما إذا كانت قريبة، فيكون هدفها القتل. قتلت طائرات الاستطلاع كثيرين في مدينة رفح، وهي تنافس الطائرات الحربية في كونها أداة للقتل، وقد نفذت مجازر أخيرة في مدارس النازحين، مثل مجزرة مدرسة ذكور النصيرات الإعدادية التي قصف فيها الاحتلال ساحة المدرسة بثلاثة صواريخ من طائرات استطلاع». يضيف الرملاوي: «نعيش في جوع وعطش دائمين، وفي بعض الأحيان، نخرج في الصباح لنحضر ما يتوفر من طعام، فلا نجد شيئاً، ونتبادل المياه المتوفرة، أو نشتري من بعض الباعة الموجودين في الغرب والشمال، لكن الأوضاع تكون خطيرة للغاية في أوقات المساء، وفي بعض الأوقات، تقوم الطائرات بقتل كل من في الشارع. عشت طفولتي في مدينة رفح، ولي فيها ذكريات سعيدة وأخرى حزينة، ولا أعرف مكاناً غيرها. زوجتي وأطفالي في مدينة خانيونس، وهم يعيشون ظروفاً صعبة، بينما أنا مع والدي ووالدتي المسنين. الموت القائم في رفح قائم أيضاً في خانيونس، وفي دير البلح، إنه نفس الموت، ونفس العدو. لا نريد الموت، ونريد أن نعيش حتى نصل إلى حلم التحرير، وأن نعود إلى أراضينا». ويؤكد الرملاوي وجود عدد من النازحين في مدرسة بحي تل السلطان غربي مدينة رفح، وأنهم من بين العائلات التي فشلت كل المنظمات الإنسانية، بما فيها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في تأمين أماكن نزوح لهم، وهؤلاء يزداد قلقهم يوماً بعد يوم، خصوصاً بعد تكرار المجازر أخيراً في مدارس وسط القطاع والمنطقة الشمالية. وتؤكد شهادات من مدينة رفح أن جيش الاحتلال يستهدف جميع مستمرة لشل الحركة فيها، ودفعهم إلى النزوح. يقول عمر عبد الواحد (40 سنة)، وهو أحد الواصلين مؤخراً إلى منطقة المواصي غرب مدينة خانيونس، إن الجميع في رفح معرضون للقتل، وفي كثير من الأوقات، تقوم طائرات الاستطلاع الإسرائيلية بإطلاق النار باتجاه التجمعات السكنية، كما تستهدف طواقم الدفاع المدني التي تحاول إسعاف الناس أو نقل الجثامين الملقاة في الشوارع، والعديد من العائلات قامت بدفن الشهداء داخل المنازل قبل نزوحها.

فقد عبد الواحد العديد من الشهداء من عائلته وعائلة والدته، ويؤكد لـ«العربي الجديد» أن جميع شهداء عائلته خلال العملية العسكرية كانوا من المدنيين، وأن الاحتلال يواصل سياسة إحراق المنازل بمن فيها عبر إلقاء القنابل الحارقة، كذلك دمر القصف عشرات المنازل في المخيمات، ومنازل أخرى انهارت بسبب شدة القوة التدميرية للقصف، خصوصاً تلك المقامة من الواح إسبستية أو من الزينكو. يقول: «كانت مدينة رفح المنطقة الأكثر ازدحاماً في القطاع قبل العملية العسكرية الإسرائيلية، وفجأة أصبحت كأنها مدينة أشباح، وبعد أن كان التركيز عليها كبيراً قبل بضعة أشهر، وكل القوى في العالم تحذر الاحتلال من المساس بالمدينة، وترفض العملية العسكرية عليها. الآن، يتجاهلها الجميع، ولا ينتبه إلى معاناة سكانها. رفح تغيرت بالكامل، فالشوارع الرئيسية مدمرة، وشارع البحر مدمر تماماً». ويضيف عبد الواحد: «في الأيام الأخيرة التي سبقت نزوحي، كان عدد من المرضين يتنقلون بين المنازل لرعاية الجرحى والمسنين، وغالبية هؤلاء لم يتمكنوا من النزوح بسبب أوضاعهم الصحية، كما أن هؤلاء المرضين رفضوا النزوح من أجل القيام بمهمتهم الإنسانية. أحدهم كان اسمه أحمد الشاعر، وقد استشهد بعد أن استهدفته طائرات الاستطلاع الإسرائيلية خلال محاولته الوصول إلى منزل أحد الجرحى لمتابعة حالته الصحية، وظل جثمانه في الشارع أياماً». ودمر الاحتلال الإسرائيلي جميع المراكز الصحية في رفح قبل شهر ونصف، كما دمر العيادات والنقاط الطبية الصغيرة التي كانت في المنطقة الجنوبية، وفي شرق مدينة رفح، واستهدف مركز رفح الصحي في وسط المدينة، والمراكز الصحية التابعة لوكالة أونروا، والتي كان أطباؤها يجرون بعض العمليات الجراحية الصغرى، كما أن الاحتلال دمر جميع المرافق العامة حتى يحكم سيطرته على المدينة. وحالياً، لا تتوفر سوى نقطة طبية واحدة في شمال غربي المدينة، وهي تتولى حالات الطوارئ، وتستقبل بعض الجرحى والشهداء من المنطقة، وتُنقل الحالات الحرجة إلى منطقة المواصي، حيث يوجد مستشفى ميداني تابع لمؤسسة الإغاثة الدولية، وكذلك المستشفى الكويتي الميداني، اللذان يحاولان التركيز على علاج حالات الجرحى والمرضى المحولة من مدينة رفح. يوجد المرض الفلسطيني سليمان أبو جزر في آخر نقطة طبية في مدينة رفح، وهو يواصل ممارسة دوره في إسعاف الجرحى قبل أن يجري نقلهم إلى النقاط الطبية الأخرى، ويقول إن «معظم الإصابات التي تصل إلى النقطة الطبية نتيجة تطاير الشظايا الصاروخية، التي تنتشر على مساحة مئات الأمتار بسبب شدة قوتها التفجيرية، إلى جانب أن الاحتلال يقوم بقصف المناطق أكثر من مرة في نفس الوقت، ورغم ذلك، تعود بعض العائلات للإقامة في المنازل التي لا تزال صامدة، أو المدمرة جزئياً، لعدم وجود مراكز نزوح». يضيف أبو جزر لـ«العربي الجديد»: «بعض الناس في مدينة رفح يرفضون النزوح من المدينة، خصوصاً أن رفح كانت الأمل الأخير لكثيرين، رغم أن المجتمع الدولي خذل الجميع، وبعد أن كان يطالب الاحتلال بعدم الاقتراب من رفح، لم يفعل شيئاً حين جرى اجتياحها، والآن، هناك عائلات ترفض النزوح لعدم وجود مأوى في مكان آخر، أو لعدم توفر خيام. دخلت قبل أيام إلى وسط المدينة لإنقاذ عدد من الجرحى، فهالني ما شاهدته، كانت المدينة غريبة بالنسبة لي، كما لو أني لا أعرفها من شدة الدمار».

> يكرر جيش الاحتلال استهداف المتبقين في رفح لإجبارهم على النزوح
>
> كانت رفح المدينة الأكثر ازدحاماً في غزة قبل العملية العسكرية الإسرائيلية

100,000

العدد التقديري للفلسطينيين الموجودين حالياً في مدينة رفح حسب المكتب الإعلامي الحكومي.

الاحتلال يحول محميات الضفة الطبيعية إلى مستوطنات

يواصل الاحتلال الإسرائيلي قضم المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال إطلاق تسميات عليها أو تصنيفها، يحولها إلى مستوطنات

رام الله ـ **جهاد بركات**

على مدار ثلاثة أعوام، شكلت مساحات الأراضي التي سيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي بقرارات رسمية تحت مسمى «محميات طبيعية» في الضفة الغربية النسبة الأكبر من مجمل الأراضي التي تمت السيطرة عليها تحت مسميات مختلفة، ويعتبر الفلسطينيون أن الهدف هو السيطرة على أكبر مساحة من أراضي الضفة الغربية، ومنع وصول الفلسطينيين إليها، وليس الحفاظ على الطبيعة، وتحويل جزء منها إلى مستوطنات، كما حصل سابقاً.

وتقول دائرة التوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، إن أكثر من 15 ألف دونم، أي 55% من نسبة الأراضي المسيطر عليها في الضفة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كانت لتوسيع مناطق «محميات طبيعية»، بينما أعلن 11 ألف دونم أراضي دولة في الفترة نفسها. وفي عام 2023، صودر 45 ألفاً من أصل 50 ألف دونم لأجل تعديل وتوسيع حدود محميات طبيعية في منطقة وادي درجة عند البحر الميت شرقي الضفة الغربية. وعام 2022، صودر 22 ألف دونم لصالح «المحميات الطبيعية» من أصل 26 ألفاً صودرت تحت مسميات عدة.

وجرى توسيع ثلاث مناطق معلنة كمحميات طبيعية في الضفة الغربية هذا العام، من بينها منطقتان قرب البحر الميت، وثالثة يسميها الاحتلال محمية «أم زوقا» في الأغوار الشمالية شرقي محافظة طوباس، وزاد أمر عسكري من مساحة المنطقة المعلنة محمية بقرابة 3700 دونم، لتصبح مساحتها الكلية قرابة 25 ألف دونم، كما جاء في أحد تقارير معهد الأبحاث التطبيقية ـ القدس «أريج»، ونظراً إلى تاريخ وجغرافية أم زوقا، التي أعلنت محمية في عام 1983، يمكن معرفة أهداف هذا الإعلان الذي يمنع الفلسطينيين من الرعي أو الزراعة فيها، فهي كما يوضح مسؤول ملف الاستيطان في محافظة طوباس معتز بشارات لـ«العربي الجديد»، تقع على أراض كان عليها تجمعان سكانيان فلسطينيان قبل احتلال الضفة الغربية عام 1976، وهُجّر سكانها إلى جانب العديد من التجمعات المحاذية للحدود مع الأردن. مضيفاً: «كانت في هذه المنطقة خربتا السويدا والمزوقة التي أخذ الاحتلال اسمها وحوره إلى أم زوقا لتسمية المحمية، وأزاح الفلسطينيين بعد النكسة بالقوة. وتضم المنطقة سلسلة جبلية يزيد طولها على 17 كيلومتراً، وهي مطلة على الأراضي الأردنية».

ويقول بشارات إن «المساحات المعلنة من الاحتلال محمية طبيعية لا تعبّر عما يجري على الأرض، فالاحتلال يغلق عملياً أكثر من 55 ألف دونم ويحيطها بأسلاك شائكة وليس فقط 25 ألفاً، أي إن المساحة الفعلية المسيطر عليها ضعف المساحة المعلنة».

ويتحدث مدير وحدة مراقبة الاستيطان في معهد «أريج» سهيل خليلية، لـ«العربي الجديد»، عن وجود تداخل في الأراضي المعلنة ما بين محميات طبيعية وأخرى مناطق عسكرية أو مناطق تدريب، وهو تداخل شائع في الأغوار الفلسطينية بشكل عام، ويدل على أن الاحتلال يلجأ إلى أية طريقة لمصادرة الأرض الفلسطينية وإحكام السيطرة عليها بمسميات مختلفة.

وهنا يؤكد بشارات أن معسكراً لجيش الاحتلال يقام على الأراضي التي تعتبر محمية طبيعية، لكن الاستخدام العسكري للمنطقة لا يقتصر على المعسكر. ففي السلسلة الجبلية المطلة على الأردن حفر الاحتلال خنادق، وأقام غرفاً لتمركز جيشه، ووضع منصات صواريخ وغرفاً إسمنتية تحت الأرض، فالسيطرة على هذه الأراضي مهم للاحتلال من ناحيتين: أمنية واستراتيجية، لكونها مطلة على الحدود الأردنية الفلسطينية.

منذ أربع سنوات، استغل المستوطنون هذه الأراضي المعلنة محمية طبيعية لإقامة بؤرتين استيطانيتين. ويقول بشارات إن هؤلاء المستوطنين يرعون مواشيهم بحرية، في حين أن الفلسطينيين يُحرَمون ذلك، بل إن قوات الاحتلال احتجزت مواشيهم بسبب دخولها إلى المنطقة، واضطر أحد المزارعين خلال الفترة الماضية إلى دفع 50 ألف شيكل (13,5 ألف دولار) غرامة لاستعادة أبقاره، ولم تعد جميعها، بل إن جزءاً منها سرقه المستوطنون. وفي وقت لاحق، كرر الاحتلال احتجاز الأبقار، وطلب دفع 150 ألف شيكل (40 ألف دولار)، ولا تزال محتجزة لعدم القدرة على دفع المبلغ.

وفي هاتين البؤرتين، يسرّع المستوطنون بحماية من جيش الاحتلال الهدف النهائي لسيطرة مؤسسات الاحتلال الرسمية على أي أرض فلسطينية، وهو تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية، وبشكل خاص في الأغوار الفلسطينية، لتنفيذ خطة الضم، التي كان رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو قد أعلن عزمه على تنفيذها عام 2019. ورغم أن البؤر الاستيطانية، وخصوصاً تلك الرعوية، تصنف على أنها غير قانونية، فإن الاحتلال أقام سابقاً وبشكل غير رسمي مستوطنات على مناطق مصنفة محميات طبيعية.

ويقول مدير دائرة التوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، أمير داوود، لـ«العربي الجديد»: «تشير التقديرات إلى إقامة 33 مستوطنة بطرق مختلفة على أراضٍ كانت مصنفة محميات طبيعية منذ ما قبل الاحتلال، أو صنفها الاحتلال كذلك. من بين تلك المستوطنات هار حوما التي أقيمت على جبل أبو غنيم في القدس عام 1997، وكان الاحتلال قد أعلن الجبل محمية طبيعية وغابة في عام 1975. الاحتلال يحول تلك المحميات لصالح الاستيطان من طريق إصدار أمر تخطيط مكاني يغير طبيعة المنطقة من منطقة طبيعية إلى منطقة سكنية».

ويرى خليلية أن الاحتلال يستخدم حجة المحميات الطبيعية ليمنع الفلسطينيين مالكي الأرض من المطالبة بها والوصول إليها، إلى حين إعادة تصنيفها وإتمام السيطرة عليها، ويمكن تحويلها لدواعٍ استيطانية. ويشير الاحتلال إلى أن هذه المصادرة للأراضي مختلفة عن تلك التي تكون لأهداف أخرى، مثل شق الطرقات أو البناء الاستيطاني أو لأغراض عسكرية. وبحسب خليلية، قد يتحجج الاحتلال بوجود نوع نبات طبيعي في منطقة أو يجلب أحد أنواع الحيوانات إلى أخرى لإعلانها محمية طبيعية.

ويقول خليلية: «دائماً هناك مجال لهذه الحجج لتجنب أي حرج أو مساءلة قد تتبع إعلان منطقة ما عسكرية أو منطقة تدريب عسكري أو لصالح الاستيطان، بما يفتح الباب لاحقاً لاستخدام الأراضي لأي غرض آخر». وفي نظرة أوسع، يشير إلى أن 350 ألف دونم في الضفة الغربية، وتحديداً في المناطق المصنفة ج بحسب اتفاق أوسلو، أعلنها الاحتلال فعلياً محميات طبيعية، لكن مساحة أكبر منها أصدر الاحتلال بحقها إعلانات ابتدائية كمحميات طبيعية، وبدأ العمل على الإعلان النهائي لها، وهو ما سيجعل 715 ألف دونم محميات طبيعية، أي ما يشكل 12,5% تقريباً من مجمل مساحة الضفة الغربية.

وما يشير بشكل واضح إلى الأطماع الإسرائيلية بهذه المساحات الواسعة، مناقشة اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع العام الماضي، مشروع قانون يقضي بضم الحدائق والمحميات الطبيعية والمناطق الأثرية والنصب التذكارية في الضفة للاحتلال، من خلال فرض القانون الإسرائيلي عليها، في حين تسري على الضفة الغربية أوامر عسكرية وليس القوانين الإسرائيلية.

مثل تلك الخطوة برأي خليلية لا يمكن أن تعطي الاحتلال الشرعية، لأن الضفة منطقة معترف بها دولياً كمنطقة محتلة، لكن الاحتلال يحاول إعطاء نفسه شكلاً من أشكال الشرعية.

يتواصل استيلاء المستوطنين على الأراضي الفلسطينية (أندرو ليبنشتاين/ Getty)

«المنفخجية» يتحكمون بسكان مناطق سيطرة النظام السوري

تعيش أحياء في مناطق خاضعة لسيطرة النظام السوري ترهيباً مستمراً يتجلى في فرض «المنفخجية» إتاوات على التجار والمواطنين والتحكم بالمياه والسلع الأساسية، ليعيش الأهالي معاناة يومية

المياه من الأساسيات المستغلة من قبل المنفخجية (دليل سليمان/ فرانس برس)

دمشق ـ **ليث أبي نادر**

تشهدُ أحياء في العاصمة السورية دمشق تضييقاً ممنهجاً بحق السكان، وحصاراً يحرمهم العديد من الخدمات الأساسية، على رأسها مياه الشرب. كذلك تشهد أحياء في محافظة اللاذقية ودير الزور ومدن أخرى في البلاد ظروفاً مشابهة، جراء ممارسات ضباط في جيش النظام السوري يطلق عليهم سكان هذه المناطق اسم «المنفخجية». والمفارقة بحسب سامر المحمد (اسم مستعار لأحد سكان منطقة المزة 86 في دمشق ويتحدر من مدينة اللاذقية)، أن مجموعة من الضباط يبتزون سكان الحي من خلال قطع المياه عن الشبكة لإجبارهم على شرائها بأسعار باهظة، فضلاً عن ابتزاز أصحاب محال السمانة ومنع بعض السلع الأساسية أو مصادرتها، أو إجبارهم على دفع إتاوات لإدخالها إلى الحي، ومنها حليب الأطفال. يقول علي جعفر، وهو مواطن آخر من سكان الحي ومتحدر من ريف حماة، في حديثه لـ«العربي الجديد»: «هربنا من بطش الشبيحة في مناطقنا، إلا أننا صدمنا بوجودهم في كل مكان في سورية، ولا مجال للفرار من سيطرتهم». يضيف: «ينتقل هؤلاء العناصر من الخدمة في الساحل إلى دمشق لتصيّد الفرص الأكبر في العاصمة، فالمجال هنا مفتوح أكثر للابتزاز في ظل السيطرة الأمنية وإحكام القبضة على المحافظة. ويستطيعون أيضاً التخلص من سيطرة رؤوس المجموعات النافذة المقربة من السلطة، والذين يحاصرون الجميع في المدن الساحلية، حتى عناصر الجيش».

ولا تختلف الظروف في منطقتي عش الورور وجبل ركن الدين عن المزة 86، حيث يواجه السكان المعاناة نفسها، وكانَ «قاطني تلك المناطق من المغضوب عليهم»، كما تصف وفاء ز. التي فضلت عدم البوح بكنيتها لدواعٍ أمنية. وتؤكد في حديثها لـ«العربي الجديد» أنهم «من بيئة فقيرة من الريف الغربي لمدينة طرطوس، وقد هاجر والدها إلى دمشق بعدما التحق بصفة رقيب ضمن صفوف الجيش السوري عام 1998، فيما فرض عليهم السكن في جبل ركن الدين بسبب وظيفة والدتها».

وتتحدث وفاء عن معاناة أسرتها وسكان منطقتها. وتقول: «نعاني منذ أشهر من تضييق شديد في خدمة المياه، ويتولى العاملون في الشبكة بأمر من العناصر الأمنية القاطنين في منطقتنا التحكم بضخ المياه إلى المنازل، ما يضطرنا إلى شراء المياه بأسعار قد تصل إلى خمسين ألفاً لمائة ليتر من المياه».

> تشهد أسعار المواد الغذائية الأساسية في المحال والبسطات ارتفاعاً
>
> المحال في العاصمة دمشق مفتوح أكثر للابتزاز في ظل السيطرة الأمنية

كذلك تشهد أسعار المواد الغذائية الأساسية في المحال والبسطات ارتفاعاً يعزوه أصحاب المحال إلى تسلط هؤلاء العناصر عليهم وفرض إتاوات للسماح لهم ببيعها، كما تقول. خلال فترة الاحتلال العثماني، كان في كل حي من أحياء دمشق من يطلق عليه لقب «المُفاخ» أو «المنفخجي»، وهو شخص يعيش على فرض الإتاوات على التجار والمقتدرين من سكان الحي، وسُمي المنفاخ لأنه كان يتقدم نحو هدفه نافخاً صدره ومتحدثاً باستعلاء ومتباهياً بسطوته التي يستمدها من دعم الكراكون (قسم الشرطة) والجندرما له. ولأن القادمين الجدد يستمدون سطوتهم من كونهم عناصر في الأمن والجيش، فقد عادت هذه التسمية مجدداً لتطلق عليهم من قبل بعض سكان هذه الأحياء.

ولا يختلف حال بعض الأحياء ومناطق محافظة اللاذقية الساحلية عنه في دمشق، باستثناء أن التسلط يطاول حتى العسكريين، ومعظم المتحكمين هم من مجموعات تابعة للمقربين من السلطة في دمشق. وتُعاني مناطق بسنادا وتشرين وسقوبين وسنجان والدعتور والرمل الشمالي والفاروس والمشروع والصليبية والعوينة أزمة مياه حادة، ولا تتوافر مياه الشرب لأكثر من ربع ساعة في حد أقصى كل عشرة أو خمسة عشر يوماً، كما تقول مصادر «العربي الجديد» في اللاذقية.

في هذا السياق، يقول علي الحمود، وهو مدرس متقاعد من منطقة العوينة لـ«العربي الجديد»، إنه «عندما نحاول الاعتراض على وضع مياه الشبكة، نُحاصَر بالتهديدات، وقد نعاقب لأيام بتعمد قطع حتى مياه الصهاريج التي نشتريها بمالنا». يضيف: «كي تبقى على قيد الحياة، يجب أن تظل صامتاً وراضياً بما يرغب فيه هؤلاء المتحكمون. وقدّم مساعد في الجيش شكوى ضدهم فأبرح ضرباً وهو عائد إلى الحي». ويوضح: «باتوا يحاربوننا حتى بالسكر والمتة والمواد الأساسية. بأيديهم وحدهم زمام الأمور. هم من يمسك التجارة ويتحكم بالأسعار. ولو قدر لهم التحكم بالهواء الذي نتنفس لما توانوا عن ذلك». وفي دير الزور حكاية أخرى، إذ تفرض حواجز النظام والميليشيات الرديفة إتاوات على سيارات نقل قوالب الثلج في مقابل السماح بنقلها إلى الأهالي في تلك البقعة الحارة من سورية، بالإضافة إلى سرقة القوالب من السيارات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر القالب ليصل إلى 25 ألف ليرة سورية، وهو مبلغ كبير بالنسبة إلى الأهالي الذين يعانون من أوضاع اقتصادية صعبة.